أسباب اختلاف المصنفين في جمع وتحديد القراءات الصحيحة

أ . آمال جعبوب
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـقسنطينة

الملخص:

إن كون القراءات القرءانية تعتمد في نقلها على الرواية والسماع قد جعل التدوين في علم القراءات يتأخر في نشأته، فلم تظهر الحاجة للكتاب إلا بعد فترة معتبرة من الزمن، وقد كان لظهور التدوين في علم القراءات دوافع منها جمع القراءات من طرقها الصحيحة وروايتها المشهورة، ورغم انضباط أركان قبول القراءة لدى العلماء إلا أن المصنفين اختلفوا في جمعهم وتحديدهم للقراءات الصحيحة، فمنهم من سبع ومنهم من ثمن ومنهم من عشر، ويعنى هذا البحث بدراسة أهم الأسباب التي جعلت المصنفين يختلفون في تحديدهم للقراءات والوقوف على شروط اختيارهم للأئمة القراء، وأسباب انتقائهم للأئمة العشرة دون سواهم .

Abstract:

The fact that Quranic readings are based on the novel and the audience considered the cause of the delayed onset of the Quranic readings science, the need to book appeared only after a long time period after the prophet death (peace be upon him). The emergence of writing in the Quranic readings science is motivated to collect the reading methods of the Koran that are correct and famous, and even with the discipline and requirements of classifiers (scientists) before accepting a Quranic reading, despite this, the scientists differ in the collection and identification of lectures, some of which have accepted seven, some eight, and ten other readings. This work is devoted to the study of the most important reasons why the classifiers are different in Quranic readings and stand on the modalities and criteria for selecting imams of Quranic readers, and the selecting causes of ten imams and not others.

مقدمة:

عرفت حركة التدوين في علم القراءات منذ نشأتها تنوعا وتعددا في المصنفات والدواوين الجامعة للقراءات رواية ودراية، وقد اختلف نهج المصنفين في جمعهم للقراءات الصحيحة، فمنهم من جمع كل مروياته التي تلقاها عن شيوخه من القراءات، فأكثر وبلغ حد الخمسين قراءة، ومنهم من اقتصر على عدد بعينه من القراءات، فاختلفوا، فهذا مسبع وذاك مثمن وآخر معشر للقراءات، ولعل أول سؤال قد يتبادر للذهن لدى الدارس لحركة التصنيف في علم القراءات هو سبب اختلاف هؤلاء المصنفين في جمعهم وتحديدهم لعدد القراءات الصحيحة، فإن كانت القراءات سنة متبعة يتلقاها الأول عن الآخر ، كما روي عن السابقين [1]، فلماذا هذا الاختلاف في عددها ؟ ثم إن كان المصنفون يشتركون في مصدر تلقيهم للقراءات وهي مروياتهم عن شيوخهم، فلماذا اختلفوا في عدد القراءات والأئمة القراء الذين تقبل قراءاتهم ؟ هل الأمر محض اختيار ؟ أم أن هناك أسبابا علمية ومنهجية تحكمت في هذا الاختيار وسببت هذا الاختلاف في عدد القراءات الصحيحة ، وفي هوية الأئمة القراء الذين تقبل قراءاتهم ؟

هذه الأسئلة وغيرها هي ما سأحاول الإجابة عنها في بحثي هذا والموسوم بـ: **أسباب اختلاف المصنفين في جمع وتحديد القراءات الصحيحة "**، وهذا وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: التدوين في علم القراءات دوافعه ومراحله وأهم المصنفين فيه:

المطلب الأول: القراءات من مرحلة الرواية إلى مرحلة التدوين .

المطلب الثاني: جمع أم تحديد عدد القراءات .

المطلب الثالث: مراحل التدوين في علم القراءات وأهم روادها .

المبحث الثاني: أسباب اختلاف المصنفين في جمع وتحديد القراءات الصحيحة .

---

[1] – أي قولهم : "القراءة سنة، يأخذها الآخر عن الأول"، وقد حكى ابن مجاهد هذا القول عن زيد بن ثابت، وذكر بعض الروايات عن غيره من الصحابة ممن قالوا مثل هذا القول فقال: وسمعت بعض أشياخنا يقول عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز مثل ذلك ". ينظر: كتاب السبعة: ابن مجاهد: 50–51 .

المطلب الأول: السبب الأول: اختلاف مروياتهم عن شيوخهم .

المطلب الثاني: السبب الثاني: اختلاف شروط اختيارهم .

المطلب الثالث: السبب الثالث: اختلاف مناهجهم في التأليف .

فأقول وبالله التوفيق:

المبحث الأول: التدوين في علم القراءات دوافعه ومراحله وأهم المصنفين فيه:

المطلب الأول: القراءات من مرحلة الرواية إلى مرحلة التدوين:

يعتبر التدوين في علم القراءات متأخرا بالنظر إلى تاريخ ظهور القراءات القرءانية، ومتقدما بالنظر إلى بدايات حركة التصنيف في العلوم، فالقراءات القرءانية نشأت مع بدايات الوحي ومع نزول القرءان الكريم على النبي ن، وقد لقيت عناية واهتماما كبيرين من قبل المسلمين عامهم وخاصهم، كعنايتهم بالقرءان الكريم، فأقبل الناس عليها تعلما وتعليما منذ نزول القرءان على النبي ن، واجتهد الصحابة في القراءة والإقراء كما تلقوا عن نبيهم الكريم، وكان من حرصهم الشديد على القرءان، أنهم لم يتهاونوا في استبدال حرف بحرف آخر، وبلغ حرصهم على القراءة كما سمعوا من النبي ن أنهم كانوا كثيرا ما يراجعونه إذا اختلفوا في فيما بينهم في القراءة، أو سمعوا صحابيا يقرأ بغير الذي سمعوه، وتكثر القصص عن محاكمة الصحابة بعضهم بعضا لدى النبي ن عند الاختلاف في قراءة ما، وكيف كان النبي ن يصححهم جميعا بقوله " وكذلك أنزل "، وكيف كان عليه الصلاة والسلام يكره اختلافهم في القرءان[1].

[1] – ذكرت قصة اختلاف الصحابة في القراءات واحتكامهم للنبي ن عند الخلاف ثلاث مرات وهي:

1. ما وقع بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، فقد جاء في صحيح البخاري: " حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهم عَنْهم يَقُولُ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤُهَا وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَنِيهَا وَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا فَقَالَ لِي أَرْسِلْهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ اقْرَأْ فَقَرَأَ قَالَ هَكَذَا أُنْزِلَتْ ثُمَّ قَالَ لِي اقْرَأْ فَقَرَأْتُ فَقَالَ هَكَذَا أُنْزِلَتْ إِنَّ الْقُرْآنَ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "نَهْيُ النبي ج عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع الآخر من الحق، لأن كلا القارئين كان محسنا فيما قرأه، وعلل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا[1] ".

ثم إن هذه العناية في تحري القراءة الصحيحة من مصدرها والتوثيق من صحتها، انتقلت على مر الأزمنة والعصور، ما بين الصحابة والتابعين وتابعيهم، وزادت في حدتها مع كثرة المشتغلين بالقراءة والإقراء وتفرقهم في المدن والأمصار الإسلامية المختلفة، ومع كثرة

أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ " . صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري: كتاب فضائل القرءان، باب أنزل القرءان على سبعة أحرف، رقم 4992، 184/6 .

2. ما وقع بين أبي بن كعب ورجلان دخلا يصليان في المسجد، فروى مسلم: .. عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَا فَحَسَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَأْنَهُمَا فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَدْ غَشِيَنِي ضَرَبَ فِي صَدْرِي فَفِضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا فَقَالَ لِي يَا أُبَيُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنِ اقْرَأْ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا فَقُلْتُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمُ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ". صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرءان أنزل على سبعة أحرف، رقم: 820، 561/1 .

3. ما وقع بين عبد الله بن مسعود ورجل سمعه يقرأ بغير الذي سمع من النبي ن، فروى البخاري عنه يَقُولُ: "سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافَهَا، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ . " قَالَ شُعْبَةُ: أَظُنُّهُ قَالَ: لَا تَخْتَلِفُوا، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا". كتاب فضائل القرءان، باب اقرءوا القرءان ما ائتلفت عليه قلوبكم: صحيح البخاري: كتاب الخصومات: رقم 2410، 120/3 .

[1]- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: ت: ناصر عبد الكريم العقل: 127/1، دط، مكتبة الرشد، الرياض .

الطرق والروايات وتعدد الاختيارات، وقد اختلفت في طريقتها في الاحتكام، فانتقل الأمر من الاحتكام إلى النبي ن في حياته وعرض المقروء عليه للتثبت منه، إلى الاحتكام للمصحف في زمن عثمان بن عفان بعد وفات النبي ن، وعرض القراءة على المصحف، فما وافق رسم المصحف منها عد من القراءات المقروء بها، وما خالفه عد من القراءات غير المجمع عليها فردت بمخالفتها له، واعتمد بذلك رسم المصحف ضابطا للاحتكام في قبول ورد القراءات.

قال الإمام مكي بن أبي طالب القيسي: "فلما كتب عثمان المصاحف ووجهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم، وما يوافق خط المصحف الذي وجهه إليهم وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف رسم المصحف، فاختلفت قراءة الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط، ونقل ذلك الآخر عن الأول في كل مصر فاختلف النقل لذلك حتى وصل النقل إلى هؤلاء الأئمة السبعة فاختلفوا ..."[1]

وقال ابن مجاهد: "والقراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، هي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقيا وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين، اجتمعت العامة والخاصة على قراءته وسلكوا فيها طريقه وتمسكوا بمذاهبه على ما روى عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة[2] ".

ثم تأتي بعدها الانتقال إلى مرحلة التابعين وهي مرحلة كثر فيها الرواة وظهرت معها الاختيارات وتعددت، فاحتاج الأمر إلى طريقة أخرى في ضبط هذا الاختلاف والحد من كثرته وانتشاره والتي بلغت من الكثرة والعدد ما لا يحصى، وبلغ الحد أن صار لكل شيخ اختيار يقرأ به فاختلط الأمر على الناس واختلفت الطرق وتعددت، مما أخرج الأمر من

---

[1] – الإبانة: 48-49 .

[2] – ينظر السبعة: 49.

مسألة التعدد تيسيرا إلى أن صار التعدد تعسيرا، ذلك أنه قد تجد أن الفارق بين اختيار شيخ وشيخ آخر لا يعد أن يكون في بعض الأحرف من القرءان [1].

وهنا احتاج الأمر في هذه المرحلة إلى الانتقال بالقراءة من مرحلة الكثرة وتعدد الاختيارات إلى مرحلة استوجبت اختيار قراءات بعينها أو اختيار أئمة قراء معينين، وكان من نتاج هذا الأمر هو بداية التدوين في علم القراءات، والانتقال بالقراءة من مرحلة الرواية المجردة إلى مرحلة التدوين .

قال مكي: "إن الرواة عن الأئمة القراء كانوا في العصر الثاني والثالث، كثيرا في العدد، كثيرا في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به ...[2] ".

المطلب الثاني: جمع أم تحديد عدد القراءات:

يختلف المصطلحات في معناها وفي دوافعهما، وهما يعدان مرحلتين مهمتين من مراحل التدوين في علم القراءات:

فالجمع: يقصد به جمع كل القراءات التي صحت وثبتت من طريق الرواية عن الأئمة القراء، دون التقيد بعدد معين، فيقوم المصنف بجمع القراءات التي تلقاها عن شيوخه وأئمة القراءة فيرويها جميعها دون أن يختار منها قراءات أو يرد أخرى، وهذا النوع من التصنيف الجمعي للقراءات كان متوفرا وموجودا خاصة في بدايات التأليف في علم القراءات ومن أمثلة ذلك، مؤلف للإمام أبي حفص بن عمرو الدوري والذي جمع فيه أسانيده للحروف والقراءات عن النبي ن على طريقة المحدثين، فذكر فيه 130 رواية عن النبي ن في القراءات بدءا من سورة الفاتحة وانتهاء بسورة الناس[3].

---

[1] – مثال ذلك ما ذكره ابن الجزري في ترجمته ليحيى بن المبارك اليزيدي (ت 202 هـ)، أحد أئمة القراءات الشاذة أنه جود القرءان على أبي عمرو بن العلاء، وله اختيار كان يقرئ به خالف فيه أبا عمرو في أماكن يسيرة. ينظر: غاية النهاية: 2/ 327 – 329 .

[2] – الإبانة: ص: 86 .

[3] – حقق الكتاب من قبل الدكتور حكمت بشير ياسين وقال عنه: "هذا الجزء من أقدم كتب القراءات التي بين أيدينا مطبوعا ومخطوطا، وهو من نوادر الكتب التي تروى بالإسناد من طرق إلى النبي ن

ومنها كذلك كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام الذي جمع فيه قراءة خمسة وعشرين قارئا، وأبو حاتم سهل بن يزيد السجستاني الذي جمع مؤلفا فيه نيفا وعشرين قارئا [1]، والقاضي إسحاق بن إسماعيل المالكي الذي جمع قراءة عشرين إماما منهم الأئمة السبعة [2] وغيرها .

أما **تحديد القراءات**: فيقصد به جمع القراءات الصحيحة مع التقيد بعدد معين، وهو عدد نتج من خلال عملية اختيار قام بها المصنف لمجموع القراءات التي تلقاها عن شيوخه، فالذي قرأ به على شيوخه كثير لكنه اختار من بين المسموع عددا من القراءات ومن الأئمة القراء لأسباب معينة، ولشروط اجتمعت عنده في قراء دون آخرين، وهذا النهج في التصنيف هو وليد مرحلة لاحقة من التأليف والمميز لأغلب التصانيف في علم القراءات .

ويرجع الباحثون تاريخ ظهور فكرة تحديد القراءات إلى القرن الثالث الهجري، حيث ألف الإمام أحمد بن جبير (ت 258 هـ) كتابا في القراءات وسماه "الخمسة"، ثم جاء من بعده ابن مجاهد وألف كتابه السبعة [3].

المطلب الثاني: مراحل التدوين في علم القراءات وأهم روادها: مر التدوين في علم القراءات بمراحل، اختلفت عن بعضها البعض في مادتها وفي نهجها، ويمكن تقسيمها على هذا الاعتبار إلى ثلاثة مراحل:

مرحلة ما قبل التدوين: ويقصد بها مرحلة نشأة علم القراءات في مادته، فهي مرحلة امتازت بكونها امتداداً لمرحلة نزول الوحي وتعلم الصحابة للقراءات، ثم تعليمهم التابعين من بعدهم، وهي مرحلة غلبت فيها الرواية على الدراية، واعتمد فيها على السماع

والصحابة رضوان الله عليهم على نهج المحدثين ". ينظر: مقدمة تحقيق كتاب: جزء فيه قراءة النبي ن: أبو حفص عمرو الدوري: 5.

[1] – ينظر: الإبانة: 37 .

[2] – ينظر: النشر: 1/ 34 – 35 .

[3] – ينظر: الإبانة: 65.

وحفظ الصدور دون التدوين وخط السطور، إذ لم تكن الحاجة قد برزت بعد للتدوين في علم القراءات، بل كان التلقين مشافهة والاعتماد على السماع من الشيوخ هو الأسلوب الأوحد في تلقي القراءات، فكانت بذلك مادة علم القراءات لا تزال حبيسة حلق العلم ومجالس الإقراء بالجوامع، يتنافس في ذلك أئمة وعلماء اشتهروا بنبوغهم في هذا العلم وتفرغهم له، فأفنوا في ذلك أعمارهم، وصار الناس يقصدونهم ويشدوا الرحال إليهم طلبا للقراءات من مصادرها.

يقول الدكتور أحمد خالد شكري الذي اختار وسم هذه المرحلة بمرحلة التأسيس، فقال: "مرحلة صدر الإسلام وبدء نزول القرآن، حيث أقبل الصحابة ومن بعدهم عليه إقبالا عظيما، وأفرغوا لتعلمه وتعليمه أوقاتهم وأعمارهم، وأقاموا الدراسات الكثيرة والمتنوعة حوله، وبقي الاعتناء بالقرآن الكريم من جميع الجوانب شغلهم الشاغل وديدنهم المالئ لأوقاتهم والموجه لرغبات قلوبهم، وتشمل هذه المرحلة المدة منذ بدء نزول القرآن إلى نهاية القرن الثالث الهجري أو بعده بقليل، ويمكن وصفها بمرحلة التأسيس[1]".

وتمتاز هذه المرحلة كذلك بظهور الاختيار بمعناه الاصطلاحي، والذي برز معه الأئمة القراء المشهورون، فكان بمكة ابن كثير، وبالمدينة نافع، وبالبصرة أبو عمرو البصري وبالشام ابن عامر الشامي، وبالكوفة عاصم وحمزة والكسائي، وغير الأئمة السبعة كثير، إذ لم تكن فكرة تحديد القراءات الصحيحة والمشهورة قد ظهرت بعد، والتي برز على إثرها اختيار الأئمة السبعة والعشرة.

أما عن التدوين في هذه المرحلة فقد عرفت حركة التصنيف بدايات للتأليف في هذا العلم، وامتازت بكونها لم تكن منضبطة في مادتها ولا في منهجها، كما أن الغالب عليها هو التأليف في نقط المصحف وإعجامه، ولعل ذلك راجع إلى كون هذه المرحلة لا تزال

[1]- ينظر بحث: جهود الأمة في قراءات القرءان الكريم: أحمد خالد شكري: ص: 136، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرءان الكريم وعلومه، أيام 10-11-12- جمادى الأول 1432هـ الموافق لـ: 14-15-16، أفريل 2011م، فاس، المغرب .

قريبة العهد بزمن عثمان بن عفان وإجماع الصحابة على المصحف وإعمالهم له كضابط لتقييد الاختلاف في القراءات والاحتكام له.

يقول الدكتور نبيل بن محمد إبراهيم عن هذه المرحلة: "وهناك مرحلة ثانية (60 هـ – 255 هـ) وهي مرحلة ضبط القراءات برموز الإعراب والإعجام، وقد ظهرت في هذه المرحلة أوائل محاولات التأليف في بعض فروع علم القراءات[1]".

فمن المصنفات التي دونت في هذه المرحلة ما نسب ليحيى بن يعمر الذي قيل عنه أنه صاحب أقدم كتاب في القراءات، والظاهر أنه في رسم المصحف وإعجامه[2].

ومن المصنفات كذلك مؤلفات نسبت للأئمة القراء المشهورين، ومنهم أبو عمرو بن العلاء (ت 156 هـ)[3] ، وحمزة بن حبيب الزيات (ت 156 هـ)[4] ، وعلي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ)[5]، وغيرهم.

غير أن أبا عبيد القاسم بن سلام يعد أول إمام معتبر ألف كتابا جامعا للقراءات، فجمع فيه قراءات خمسة وعشرين قارئاً ، وذكر اختياراتهم، وفق منهج علمي قريب من

---

[1] – علم القراءات: نشأته، أطواره: 99 .

[2] – جزم الدكتور فؤاد سيزكين بأن كتاب يحيى بن يعمر هو أقدم كتاب ألف فقال: "وأقدم كتاب نعرفه هو كتاب في القراءة ليحيى بن يعمر" . ينظر: تاريخ التراث العربي: 1/ 22.

ويرد الدكتور سيد رزق الطويل هذا الرأي بقوله: " وفي هذا الاتجاه جانب كبير من المبالغة، وذلك لأمور منها:

– أن القرن الأول لم يكن عصر تأليف في أي فرع من فروع المعرفة، وإنما كان عصر رواية .

– وأنه إذا وجد في أحد المراجع أن يحيى بن يعمر كتب في القراءات فليس معنى هذا أنه دون مؤلفا يعتد به، وهذا لا يقدح في مكانته العلمية وإسهامه في خدمة القرءان الكريم ". ينظر: في علوم القرءان: 35 .

[3] – ذكر له ابن النديم كتاب القراءات، وذكر فؤاد سيزكين له كتابا في الوقف والابتداء، وقال عنه أنه ظل متداولا حتى القرن الخامس الهجري عندما حصل الخطيب البغدادي على إجازة بروايته. ينظر: الفهرست: 38، وينظر: تاريخ التراث العربي: 22 .

[4] – له كتاب في القراءات، وكتب في مقطوع القرءان وموصوله، وكتاب في عد الآي والوقف والابتداء . ينظر: الفهرست: 38 – 40 .

[5] – له كتاب في القراءات، وله كتاب في عد آي القرءان. ينظر: الفهرست: 38 – 40.

منهاج التأليف المعروفة اليوم في علم القراءات رواية، قال عنه ابن الجزري: "كان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئا مع هؤلاء السبعة[1]".

وبالجملة تمتاز هذه المرحلة من التدوين بكون التأليف في علم القراءات لا يزال في طور النشأة ، ولم تكتمل معالمه بعد، كما لم تكن الحاجة إليه ماسة بالمقارنة مع المرحلة التالية من التدوين، وهذا باعتبار أن هذه المرحلة لا تزال مرحلة رواية، ولم تبرز بعد الحاجة للكتاب ، إذ لم تكن القراءة بمضمن الكتب قد ظهرت بعد.

مرحلة التدوين في علم القراءات: أو مرحلة الازدهار والانتشار لهذا العلم، وتبتدئ مع تسبيع ابن مجاهد للقراءات وتأليفه لكتابه السبعة، فقد انتقل رحمه الله تعالى بالتأليف في هذا العلم من مرحلة السير على استحياء إلى مرحلة جد متقدمة، دفع من خلالها حركة التأليف في القراءات فشهدت على إثره ازدهارا وانتشارا كميا ونوعيا في مادتها وفي مناهجها مما جعله نقطة فاصلة، وعلامة فارقة في حركة التدوين في علم القراءات.

ويبرز دور ابن مجاهد في تحرير عملية التأليف في القراءات من خلال قيامه باختيار الأئمة القراء السبعة المشهورين، وهو ما يعرف بالتسبيع، هذا التسبيع الذي حظي بالقبول لدى الناس، وانتشر بين العام والخاص واعتمد في مجالس الإقراء على مستوى الأمصار الإسلامية، فتحقق له من الشهرة والقبول ما لم يتحقق لكتاب قبله.

كما كان لعملية التسبيع أثر كبير في حركة التدوين في علم القراءات، والتي سبغت وتميزت بعدة خصائص على إثره منها:

1. ظهور عملية اختيار الأئمة القراء من قبل المصنفين والانتقال بمرحلة التدوين من مرحلة اختيار الأئمة القراء لقراءاتهم أو الاختيار بمعناه الاصطلاحي، إلى مرحلة اختيار المصنفين للأئمة القراء، وهو ما سماه ابن مجاهد "بحفظ الاختيار[1]".

[1] – ينظر: النشر: 33/1 – 34.

2. الانتقال بالتدوين من التدوين الجمعي إلى التدوين الانتقائي المحدد للقراءات .

3. إعمال شروط القراءة الصحيحة وتمييز القراءات إلى قسمين قراءة صحيحة متوفرة على الأركان الثلاثة، وقراءة شاذة اختل فيها ضابط من الضوابط.

4. أن تقييده للقراءات وحصرها بالعدد سبعة أهدر الكثير من القراءات الصحيحة والمشهورة في ذلك الزمن، يقول مكي: "وقد ذكر الناس في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجل قدرا من هؤلاء السبعة[2]".

وقال مصححا ما كان ينبغي لابن مجاهد فعله: "وهذا باب واسع وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً مفترقين أو مجتمعين فهذا هو الأصل الذي بني عليه من قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف فاعرفه وابن عليه[3]".

5. تقييد القراءات بعدد معين واختار لذلك العدد سبعة وهو ما أشكل فهمه على الناس إذ توهموا بعده أن القراءات السبعة هي الأحرف السبعة المعروفة في الحديث [4]، وفي ذلك يقول الجعبري:

أغفل ذوا التسبيع مبهم قصده فزل به الجم الغفير فجهلا
وناقضه فيه ولو صح لاقتدى وكم حاذق قال المسبع أخطلا[1] .

---

[1] – سأل رجل ابن مجاهد: "لم لا يختار الشيخ لنفسه حرفا يحمل عنه ؟ فقال: نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا ". ينظر: معرفة القراء الكبار: 2/ 537 .

[2] – الإبانة: 36–37 .

[3] – المصدر نفسه: 90 –91 .

[4] – حديث "أنزل القرءان على سبعة أحرف"، فروى البخاري في صحيحه: "أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ " . صحيح البخاري: كتاب فضائل القرءان، باب أنزل القرءان على سبعة أحرف، رقم 4991، 184/6 .

هذه الميزة الأخيرة التي خلفت لوحدها ردودا كبيرة من قبل العلماء والأئمة المقرئين في عصره ومن بعده، فامتد تأثيرها إلى أزمة متأخرة، وأسال حبر العلماء، فانقسموا على إثره إلى قسمين:

مؤيدين للتسبيع وسائرين على نهجه .

ومعارضين للتسبيع مخالفين لنهجه .

وهذا هو حال التأليف بعد ابن مجاهد، فقد انقسم إلى قسمين:

التأليف في غير السبعة: بأن زادوا على العدد سبعة أو أنقصوا، وكان الهدف الرئيسي لهذا الفريق رد شبهة أن القراءات السبعة هي الأحرف السبعة، والتي علقت لدى عامة الناس وتعصب لها بعض الخاصة، كما أن من القراءات الصحيحة ما توفرت فيها الأركان الثلاثة ولا تقل درجة عن القراءات السبعة، ومن الظلم ردها بسبب الاقتصار على العدد سبعة، وفي ذلك يقول ابن الجزري: "بل ترك – أي ابن مجاهد –كثيرا مما كان عليه الناس في هذه الأمصار في زمانه كان الخلق إذ ذاك يقرءون بقراءة أبي جعفر وشيبة وابن محيصن والأعرج والأعمش والحسن وأبي الرجاء وعطاء ومسلم بن جندب ويعقوب وعاصم الجحدري وغيرهم من الأئمة[2]" .

وعليه فقد انبرى هذا الفريق من المصنفين للتأليف في القراءات فأفردوا، وثمنوا وعشروا القراءات ومن أشهر هذه المصنفات:

– الغاية في القراءات العشر: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران: وجمع فيه القراءات العشر المتواترة وهو أول من عشر القراءات.

---

[1] – من قصيدته نهج الدِّماثة، ويقول الجعبري في شرح كلامه: أي أتى ابن مجاهد بأمر مشكل حيث لم يصرح بقصده فغلط أكثر الناس فنسبوا إلى الجهل ". ينظر: خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاثة: أبو إسحاق إبراهيم الجعبري: ت: أبو عاصم المراغي إبراهيم بن نجم الدين: 44 –45، ط 1، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 1427هـ / 2006 م .

[2] – منجد المقرئين: 216 .

– التذكرة في القراءات الثمان: لأبي الحسن طاهر بن غلبون، وقد خالف فيه ابن مجاهد في تسبيعه وزاد قراءة يعقوب الحضرمي.

– التلخيص في القراءات الثمان: لأبي معشر الطبري، وزاد قراءة يعقوب الحضرمي.

التأليف في السبعة: وهو الأكثر والفئة الغالبة في التدوين، واختار هذا الفريق السير على نهج ابن مجاهد وتأصيل القراءات السبعة، وخدمتها رواية ودراية، بالتأليف والبحث في أشهر طرقها وأصحها وأثبتها عند الأئمة القراء، ومن أشهر المصنفات في القراءات السبع: التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي، وكتاب التيسير للداني، والذي يعد أول من اقتصر على الرواة الأربعة عشر عن القراء السبعة، ونظم حرز الأماني ووجه التهاني والمعروف بنظم الشاطبية للإمام الشاطبي، والذي اختصر فيه كتاب التيسير للداني ونظمه وزاد عليه فاكتسب شهرته من شهرة أصله وزاد عليه .

وعلى الرغم من تنوع المصنفات فإن الغلبة كانت للقراءات السبعة فقد حظيت بالنصيب الأوفر من التأليف، وما ذلك إلا للدلالة على إجماع العلماء والمصنفين مسبعين وغير مسبعين على تواتر هذه القراءات السبعة واشتهارها.

مرحلة ما بعد التدوين: وتبتدئ مع مجيء مجدد علم القراءات ومحيي هذا العلم بعد ركود ألم به، وهو الإمام ابن الجزري، فقد ظهر ابن الجزري عقب مرحلة امتازت بسيطرة التسبيع على حركتي القراءة والإقراء وكذا التأليف في علم القراءات، فاشتهرت بين الناس والمصنفين القراءات السبعة وانحسرت ما بعدها من القراءات كالقراءات الثلاثة، كما سيطر نظم الشاطبية على حركة التدوين في علم القراءات، فصار أغلب الذي دوِّن بعدها هو إما شارح لها، أو مكمل لها أو مستدرك عليها.

كما امتاز التدوين في علم القراءات في هذه المرحلة بكونه قد اكتمل في مادته، وانتظم في نهجه، وتنوعت مصنفاته، كما أن المصنفات صارت في أغلبها تعتمد على تكرار القراءات والروايات والطرق، فلا يوجد مصنف أتى بقراءة جديدة، أو طريق جديد أغفل السابقون ذكره، وعليه فقد اخترت تسمية هذه المرحلة بمرحلة ما بعد التدوين، أي مرحلة ما بعد اكتمال تدوين القراءات.

وقد كان لظهور ابن الجزري أثر كبير في انعاش التأليف في هذه المرحلة وهذا من خلال ما أضافته مصنفات ابن الجزري لحركة التدوين في علم القراءات، والدارس لجهود ابن الجزري في علم القراءات، يخلص إلى أن تسميته بشمس القراءات ومحي علم القراءات لم تكن من قبيل المدح أو الثناء المبالغ فيه، إذ استحق الرجل هذه الصفة عن جدارة[1]، فقد أضاف الكثير لعلم القراءات من خلال كتابه النشر ونظمه طيبة النشر وكذا نظم الدرة في القراءات الثلاثة، وقد اتسمت جهود ابن الجزري من خلال مصنفاته بما يلي:

1. **جمع القراءات الصحيحة المقروء بها:** من طرقها المشرقية والمغربية، ومن نظمها ومؤلفاتها التي جمعت القراءة ، فقد اعتمد ابن الجزري في جمعه للقراءات على الطريقين:

– طريق الرواية: وهي مروياته عن شيوخه الذين تلقى عنهم القراءات.

– وطريق المظان والكتب: وهي التي تعرف بأصول كتابه النشر، فجمع ابن الجزري في كتابه 58 مؤلفا في القراءات، وهي أصح وأهم كتب الرواية، ثم إنه قد تلقاها كذلك بالقراءة المسندة عن مؤلفيها[2].

ويكون بذلك ابن الجزري قد جمع القراءات العشرة من طريقيها، طريق الرواية والسماع، وطريق الدراية والنص، وهذا من أعلى طرق تحمل القراءات، ومما يزيد في علو أسانيده ووثاقة مروياته، فحصل بذلك أن جمع القراءات من ألف طريق، وهي كل ما يقرأ به اليوم من قراءات، ولا يقرأ بغيرها، قال ابن الجزري: "وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق ، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه[3]".

---

[1] – وسم ابن الجزري نفسه بمحيي علم القراءات فقال: "وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقا تحقيقا، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم مات قيل له حيي بالنشر". ينظر: النشر: 1/ 57.

[2] – يقول ابن الجزري في مقدمة كتابه: "باب ذكر إسناد هذه القراءات من هذه الطرق والروايات، وها أنا أقدم أولا كيف روايتي للكتب التي رويت منها هذه القراءات نصا، ثم أتبع ذلك الأداء المتصل بشرطه" . ينظر النشر: 1/ 58 .

[3] – النشر: 1/ 192.

قال صاحب كشف الظنون عن عمل ابن الجزري في النشر: "وهو الجامع لجميع طرق العشرة لم يسبق إلى مثله[1]" .

2. **اعتماد المنهج التحقيقي للطرق والروايات:** أو منهج التدقيق والتحرير للطرق والروايات، وهو المنهج الذي اعتمده ابن الجزري في كتابه النشر وفي غيرها من المصنفات، وهو ما جعله رائد منهج المحققين في علم القراءات، ويبدوا هذا الاتجاه التحقيقي واضحا وجليا من خلال تثبته في حال الرواة واختيار أشهرهم وأعدلهم وأثبتهم، يقول ابن الجزري: "ومن نظر في أسانيد كتب القراءات، وأحاط بتراجم الرواة علما عرف قدر ما سبرنا ونقحنا واعتبرنا وصححنا، وهذا علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات والله تعالى يحفظ ما بقي[2]".

كما اشترط ابن الجزري شروطا في قبول الرواية، وامتازت بكونها من أضبط الشروط، من ذلك اشتراطه "العدالة" و"اللُّقي " و"المعاصرة"، وهي شروط لم تقع لغيره من المصنفين، قال ابن الجزري عن أسانيده: "لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا، أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، ثم قال: وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم"[3].

3. **التدقيق بين الأوجه والروايات ورد الضعيف منها:** وهو ما يعرف بمنهج المحررين، ويقوم على التدقيق والتحرير للأوجه والمرويات عن الأئمة القراء، والمقابلة بين المسموع والمنصوص من الكتب، وقد نتج عنه بروز كثير من المعارضات، والقراءة ببعض الأوجه الضعيفة، وهو ما اجتهد في تبيان ضعفها وردها، وكذا رد القائلين بهذا الوجه من الأئمة والمصنفين.

4. **رد الاعتبار للقراءات الثلاثة المتمة للعشر:** أو رد الاعتبار للقراءة بالعشر وللتأليف فيها، رغم أن القراءة بالعشر والتدوين فيها كان موجودا قبل ابن الجزري، فلم

---

[1] – كشف الظنون: 2/ 1952.

[2] – النشر: 1/ 193 .

[3] – المصدر نفسه: 1/ 192 –193.

يكن ابن الجزري أول من ألف في القراءات الثلاثة المتمة للعشر، إلا أن العشرة انتشرت واشتهرت مع نشر ابن الجزري وطيبته، فصار لا يقرأ بالعشر إلى اليوم إلا من طريق ابن الجزري[1] .

والأمر عينه بالنسبة للتأليف، فكل الذي سيؤلف في علم القراءات بعد ابن الجزري هو عالة على ابن الجزري ومصنفاته .

وعليه فقد انتقل ابن الجزري بالتأليف في علم القراءات من مرحلة الجمع فقط، إلى مرحلة الجمع والتدقيق والتحرير للطرق والروايات والأوجه المقروء بها، وهي مرحلة أكثر تثبتا للرواية مقارنة بسابقاتها، كما أنها تعتمد على منهج المقارنة والمعارضة بين المروي والمنصوص في طيات الكتب، وهذا الذي يميز التأليف في علم القراءات بعد ابن الجزري، وهو ما تبقى للمؤلفين في علم القراءات في عصرنا .

المبحث الثاني: أسباب اختلاف المصنفين في جمع وتحديد القراءات الصحيحة:

ذكر ابن الجزري في كتابه النشر سببين رئيسين لاختلاف المصنفين في تحديد عدد القراءات الصحيحة في مؤلفاتهم فقال: "وانتدب الناس لتأليف الكتب في القراءات بحسب ما وصل إليهم وصح لديهم"[2]، غير أنه وبعد دراستي لحركة التصنيف في علم القراءات وللاختلاف الواضح والمميز لمراحل التدوين وللمصنفات في علم القراءات من حيث مادتها ومنهج المصنفين فيها، فإنه يمكن حصر أسباب اختلاف المصنفين في تحديد عدد القراءات

[1] – يقول الدكتور عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى: الذي يقرأ به اليوم من هذه الكتب ثلاثة فقط: **الأول**: نظم الحرز المعروف بالشاطبية.

ثانيا: نظم الدرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر بمضمن تحبير التيسير للحافظ ابن الجزري.

الثالث: نظم الطيبة بمضمن النشر للإمام ابن الجزري. ينظر: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات: 35 .

[2] – النشر: 1/ 34 .

الصحيحة إلى ثلاثة أسباب رئيسية، وهي اختلاف مروياتهم عن شيوخهم، واختلاف شروط الاختيار عندهم واختلاف مناهجهم في التأليف.

المطلب الأول: السبب الأول: اختلاف مروياتهم عن شيوخهم: فالرواية هي أهم سبب في اختلاف المصنفين في جمع القراءات الصحيحة عندهم، ولا يعقل رواية المصنف لقراءات لم تثبت عنده من طريق الرواية، بل إن أول ما يذكره المصنفون في مقدمات كتبهم هي أسانيدهم التي تلقوا بها القراءات المدونة عن شيوخهم، وهو المقصود بقول ابن الجزري : " وانتدب الناس لتأليف الكتب في القراءات بحسب ما وصل إليهم"[1] .

وينقسم المصنفون تبعا لمروياتهم إلى قسمين:

أ – مصنفون مكثرون للرواية : وهم الذين تلقوا القراءات القرءانية من طرق شتى، فاجتمع لهم الكثير من الشيوخ، إما بسبب الرحلة في طلب القراءات، أو لتوفر هذه الكثرة من طريق شيوخهم الذين تلقوا عنهم القراءة ومن هؤلاء العلماء:

– **الإمام الأهوازي:** والذي قال عنه ابن الجزري: شيخ القراءات وأعلى القراء إسنادا في عصره، أكثر من الشيوخ والروايات[2]" .

وقد ألف الإمام الأهوازي كتابيه الوجيز والإيجاز والإيضاح والاتضاح، و ذكر ابن الجزري عنه أنه جمع القراءات الشاذة والمشهورة ولم يلحقه أحد في هذا الشأن[3].

– **الإمام ابن مهران:** صاحب كتاب الشامل في القراءات، ذكره ابن الجزري في أسماء من اشتهروا بالإكثار في جمع القرءان[4].

– **الإمام الهذلي:** الإمام الرحالة، ذكره ابن الجزري في أسماء من اشتهروا بالإكثار في جمع القرءان، وقال عنه: "وفى هذه الحدود رحل من المغرب ابن جبارة الهذلي إلى

---

[1] – النشر: 1/ 34 .

[2] – غاية النهاية: 1/ 200 – 202 .

[3] – النشر: 1/ 35 .

[4] – المصدر نفسه: 1/ 34 .

المشرق، وطاف البلاد حتى انتهى إلى ما وراء النهر، وألف كتابه" الكامل" جمع فيه خمسين قراءة وألفا وأربعمائة وتسعا وخمسين رواية وطريقا، قال فيه: "فجملة من لقيت فيز هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخا، من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينا وشمالا وجبلا وبحرا"[1].

وقال عن رحلته في طلب القراءات والأخذ عن الشيوخ: "فلا أعلم أحدا في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي من لقي من الشيوخ... وكذا ترى همم السادات في الطلب[2] " .

ألف الهذلي كتابه الكامل وقال عنه: "وألفت هذا الكتاب فجعلته جامعا للطرق المتلوة والقراءات المعروفة، ونسخت به مصنفاتي كالوجيز والهادي[3]"، وذكر ابن الجزري أنه أخذ فيه عن 122 شيخا[4].

– **أبو معشر الطبري**: وقد ذكره ابن الجزري كذلك فيمن اشتهروا بالإكثار في جمع القرءان، من مؤلفاته كتابه "سوق العروس"، قال عنه ابن الجزري: "فيه نحو ألف وخمسمائة وخمسون رواية وطريق[5]"، وذكر أنه أكثر الأخذ عن شيخه الإمام الأهوازي حتى قال فيه ابن الجزري": "أخذ عنه الرِّم والطِّم[6] "[7].

---

[1] – المصدر نفسه : 1/ 35 .

[2] – غاية النهاية: 2/ 345 .

[3] – المصدر نفسه : 2/ 345 .

[4] – المصدر السابق : 2/ 346 .

[5] – النشر: 1/ 35 .

[6] – جاء في لسان العرب: من كلامهم السائر: "**جاء فلان بالطم والرم** "، معناه جاء بكل شيء مما يكون في البر والبحر، أرادوا بالطم البحر، والأصل الطم، بفتح الطاء، فكسرت الطاء لمعاقبته الرم، والرم ما في البر من النبات وغيره . ينظر: مادة (رمم): 232/6 .

[7] – ينظر كلام ابن الجزري: النشر: 1/ 35 .

وقال عنه وعن الإمام الهذلي: "وهذان الرجلان أكثر من علمنا جميعا في القراءات لا نعلم أحدا بعدهما جمع أكثر منهما إلا أبا القاسم عيسى بن عبد العزيز الإسكندري، فإنه ألف كتابا سماه الجامع الأكبر والبحر الأزخر يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق[1]".

- **أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز الإسكندري:** ذكر ابن الجزري: "أنه ألف كتابا سماه الجامع الأكبر والبحر الأزخر، يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق"[2].

ب- مصنفون مقلون للرواية: وهم الذين لم يتلقوا عن شيوخ كثر، ولم تكن لهم طرق وروايات كثيرة في القراءة، إما بسبب عدم الرحلة في طلب القراءات، أو لقلة مرويات شيوخهم، وممن وصفوا بذلك، الإمام ابن مجاهد، فقد عده ابن الجزري من المقلين في الرواية، بل عد ذلك السبب الرئيس في اقتصار ابن مجاهد على القراء السبعة، فقال في معرض رده على الإمام الجعبري الذي خطأ فعل ابن مجاهد في التسبيع بقوله: "والحق أنه لا ينبغي هذا القول، وابن مجاهد اجتهد في جمعه، فذكر ما وصله على قدر روايته، فإنه — رحمه الله — لم تكن له رحلة واسعة كغيره ممن كان في عصره [3].

ورد قول ابن مجاهد في كتابه السبعة: "ومخبر عن القراءة التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام [4]، بأنه "ادعى ما ليس عنده فأخطأ بسبب ذلك الناس[5]"، وقال: "وليس كذلك بل ترك كثيرا مما كان عليه الناس في هذه الأمصار في زمانه كان الخلق إذ ذاك يقرءون بقراءة أبي جعفر وشيبة وابن محيصن والأعرج والأعمش والحسن وأبي الرجاء وعطاء ومسلم بن جندب ويعقوب وعاصم الجحدري وغيرهم من الأئمة، وقد تقدم ذكر الذين كانوا يقرءون زمن مشيخته بقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف نحو خمسين شيخا، فكيف يقول: إنه مخبر عن القراءات التي عليها الناس بهذه الأمصار[6] ".

---

[1] - النشر: 1/ 35 .

[2] - المصدر نفسه : 1/ 35 .

[3] - منجد المقرئين: 215 .

[4] - السبعة: 45 .

[5] - منجد المقرئين: 215 .

[6] - المصدر نفسه : 215-216 .

المطلب الثاني: السبب الثاني: اختلاف شروط اختيارهم: ويقصد به اختلاف شروط المصنفين في اختيارهم للقراءات والأئمة القراء، وليس شروط الاختيار بمعناه الاصطلاحي، والذي يطلق على اختيارات الأئمة القراء[1].

وهذا السبب الثاني متضمن لشرط الصحة الذي ذكره ابن الجزري بقوله: "وانتدب الناس لتأليف الكتب في القراءات بحسب ما وصل إليهم وصح لديهم"[2]، ذلك أن شروط الاختيار لدى المصنفين تختلف وتتعدد، بين من يشترط صحة القراءة، وشهرتها، وثبوتها، وغير ذلك، ولا تخلوا مقدمات المصنفين من ذكر مثل هذه الشروط، من ذلك مثلا قول الإمام الداني في مقدمة كتابه التيسير: "ويتضمن من الطرق والروايات ما اشتهر وانتشر عند التالين، وصح وثبت عند المتصدرين من الأئمة المتقدمين[3] ".

ويمكن تقسيم شروط المصنفين في اختيارهم للأئمة القراء، إلى نوعين من الشروط، وهي:

- شروط في القراءة .
- و- شروط في القارئ .

يقول الإمام مكي في وصف شروط المصنفين: " فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على

---

[1] – **معنى الاختيار: لغة:** من خير: وتدل على العطف والميل، والاختيار: افتعال، وهو اسم للشيء المختار وتدور معانيه على الاصطفاء والانتقاء والميل والتفضيل. ينظر: تاج العروس: للزبيدي: 11/ 238 .

الاختيار اصطلاحا: هو أن يعمد من كان أهلا له إلى القراءات المروية، فيختار ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقا في القراءة على حدة، وقد وقع ذلك من الكسائي، وممن اختار من القراءات كما اختار الكسائي، أبو عبيد أبو حاتم والمفضل، وأبو جعفر الطبري " . ينظر: التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرءان على طريق الاتقان: طاهر الجزائري: ت: عبد الفتاح غدة: 121–122، ط3، مطبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1412هـ .

[2] – النشر: 1/ 34 .

[3] – التيسير: 2 .

عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفا إماما هذه صفته وقراءته على مصحف ذلك المصر[1] ".

والمتتبع لهذه الشروط التي ذكرها الإمام مكي يرى أنها على ضربين:

أولا: شروط في القراءة: وهي عنده:

1. القراءة بما يوافق خط المصحف، قال مكي: "فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم".

2. الضبط في النقل: أو صحة القراءة، في قول مكي: "وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى".

3. واشتهار قراءته في ذلك المصر، قال مكي: "واشتهر أمره ..." أي قراءته.

ثانيا: شروط في القارئ: وهي:

العدالة والثقة والأمانة وحسن الدين، وكمال العلم، وعلمه بما يقرأ، وطول العمر والشهرة .

وقد اختلف تعامل المصنفين مع هذه الشروط بين متساهل ومغال، وهذا الذي أحدث الفرق بين المصنفين في اختياراتهم للأئمة القراء والطرق والرواة عنهم، وخاصة ما تعلق منه بشرط الشهرة والاستفاضة في القراءة، وكذا الضرب الثاني من الشروط، أو الشروط المتعلقة بالقارئ، إذ هنا يكمن مربط الفرس والنقطة الفاصلة بين مصنف وآخر، وتفصيل ذلك كما يلي:

أولا: تعامل المصنفين مع شروط القراءة: بالنسبة لتعامل المصنفين مع شروط القراءة الصحيحة، فيكاد يكون هناك إجماع على هذه الشروط بين المصنفين، خاصة ما تعلق بضوابط قبول القراءة، والتي هي: "التواتر وموافقتها لرسم المصحف احتمالا، وموافقتها لوجه من وجوه العربية"، وهذه الضوابط، وإن تأخر ظهورها كضوابط في قبول

[1] – الإبانة: 86 .

القراءات لكن العمل بها كان سائرا منذ بداية التدوين[1]، فنجد مثل هذه الشروط عند الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام [2]، وعند ابن مجاهد[3] وعند من تلوهم وإن لم يصرحوا بها كضوابط.

أما بالنسبة لاشتراط الشهرة في القراءة، فهذا الشرط، جاز لنا القول، بأنه شرط يختلف حدوثه ما بين مصر وآخر ويلزم منه أن المشهور عند مُصَنِّف ليس المشهور عند آخر، فما هو مشهور في مصر، ليس هو المشهور في مصر آخر، وهذا هو سبب اختلاف المصنفين في اختيارات الأئمة القراء السبعة خاصة، إذ يطلق عليهم لفظ السبعة المشهورين، كما سماهم الإمام مكي[4].

ويعد الإمام ابن مجاهد أول من اشترط الشهرة في اختياره للأئمة السبعة واكتفى بهم على الرغم من وجود من هو أولى منهم، ثم إن العلماء من بعده اعترضوا على هذا الضابط

---

[1] – من الباحثين من يرجع العمل بالأركان الثلاثة إلى زمن نزول الوحي نزول الوحي، فصحة التلقي كان معتبرا منذ نزول القرءان والقراءات، والرسم منذ إجماع الصحابة على المصحف، وموافقة اللغة العربية، وإن كان شرطا تكميليا لكنه موجود منذ نزول القرءان بلسان عربي مبين. ينظر: المنهاج في الحكم على القراءات: إبراهيم الدوسري: 5 – 6.

[2] – يرى الدكتور إبراهيم الدوسري أن أبا عبيد القاسم بن سلام هو أول من صرح بهذه الأركان[2]، واعتمد في ذلك على نص نقله ابن الأنباري[2] عن أبي عبيد في الوقف على كلمة+ يَتَسَنَّهْ _ بالبقرة [259]، وجاء فيه: "وقال أبو عبيد القاسم بن سلام الأسدي: الاختيار عندي في هذا الباب كله الوقف عليها بالهاء بالتعمد لذلك، لأنها إن أدمجت في القراءة مع إثبات الهاء كان خروجا من كلام العرب، وإن حذفت في الوصل كان خلاف الكتاب، فإذا صار قارئها إلى السكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثلاثة، من أن يكون مصيبا في العربية وموافقا للخط وغير خارج من قراءة القراء [2] " . ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر محمد بن الأنباري: ت محي الدين محمد رمضان: 1/ 311، د ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1391 هـ / 1971 م .

وينظر: بحث: المنهاج في الحكم على القراءات: إبراهيم بن سعيد الدوسري: ص: 6، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

[3] – ينظر مقدمة تحقيق السبعة: شوقي ضيف: 17.

[4] – الإبانة: 115 .

ليس من جهة القبول ولكن من جهة التحقيق، فيرى غير واحد منهم أن هذا الضابط كان متحققا في غيرهم، يقول مكي بعد أن بين تحقق الشهرة في السبعة: "كلهم ممن اشتهرت إمامته وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان... وأول من اقتصر على هؤلاء أبو بكر بن مجاهد، ... ولم تترك القراءة بقراءة غيرهم، واختيار من أتى بعدهم إلى الآن، فهذه قراءة يعقوب الحضرمي غير متروكة، وكذلك قراءة عاصم الجحدري، وقراءة أبي جعفر ، وشيبة إمامي نافع، وكذلك اختيار أبي حاتم، وأبي عبيد، واختيار المفضل، واختيارات لغير هؤلاء الناس، على القراء بذلك في كل الأمصار من الشرق[1]".

ويقول ابن الجزري: ""غير أنه رحمه الله ادعى ما ليس عنده فأخطأ بسبب ذلك الناس لأنه قال في ديباجة كتابه: "و مخبر عن القراءات التي عليها الناس بالحجاز والعراق والشام"، وليس كذلك، بل ترك كثيرا مما كان عليه الناس في هذه الأمصار في زمانه كان الخلق إذ ذاك يقرءون بقراءة أبي جعفر وشيبة وابن محيصن والأعرج والأعمش والحسن وأبي الرجاء وعطاء ومسلم بن جندب ويعقوب وعاصم الجحدري وغيرهم من الأئمة[2] " .

ثم إن العلماء قد اختلفوا كذلك في معنى الشهرة ، وعند من تشتهر القراءة، ويفسر ذلك اختلاف هذا المعنى لدى مكي فنجده يبين هذا الاختلاف عندما يشرح معنى الاختيار، فيقول: " وقد اختار الناس بعد ذلك، وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه، والمراد باجتماع العامة عليه عندهم: اتفاق أهل المدينة وأهل الكوفة ، فإن ذلك عندهم حجة قوية توجب الاختيار، وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين[3]"

وعليه فإن الاختلاف في مفهوم ضابط الشهرة وفي تحقيقه، يعد من بين الأسباب الرئيسية في اختلاف المصنفين في تحديد القراءات الصحيحة .

---

[1] – المصدر نفسه : 87–89 .

[2] – منجد المقرئين: 216.

[3] – الإبانة: 88 –89 .

ثانيا: تعامل المصنفين مع شروط القارئ: وقد اختلفوا في الشروط التي يتوجب توفرها في القارئ أو الراوي، فذكر مكي: العدالة والثقة والأمانة وحسن الدين، وكمال العلم، وعلمه بما يقرأ، وطول العمر والشهرة.

وزاد ابن الجزري "العدالة" و"اللُّقي" و"المعاصرة"، يقول ابن الجزري عما تحقق من شروط في أسانيده: "م نذكر فيها إلا من ثبت عندنا، أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه ، وصحت معاصرته ثم قال: "و هذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم[1]".

ومن خلال دراستي لهذه الشروط يتبين لي أنها على نوعين:

1. شروط متعلقة بعدالة القارئ أو الراوي ومنها الثقة والأمانة وحسن الدين .

و**2**. شروط متعلقة بالضبط: ومنها كمال العلم والعلم بما يقرأ واللُّقِي والمعاصرة.

أما فيما يتعلق بشرطي طول العمر، والشهرة، فهما ضابطان زائدان عن العدالة والضبط، كما أنه يلزم من طول العمر في الإقراء تحقق الشهرة، وليس العكس، والذي يظهر لي والله أعلم، أنهما السببان الرئيسيان في اختلاف المصنفين في اختيارهم للقراء والرواة عنهم، ذلك أنه من خلال ملاحظتي لهذه الشروط، نجد أنها قد تحققت جميعها في الأئمة القراء العشرة، ولكن رغم ذلك اختلف المصنفون في اختيارهم لهم، بل إن ابن الجزري الذي تعد شروطه من أضبط الشروط وأثبتها، قد تحققت عنده هذه الشروط في القراء العشرة، ومن ألف طريق، وعليه فإن الاختلاف بين المصنفين في تحديد القراءات الصحيحة، يرجع في الأساس لتحقيق شرطي الشهرة وطول العمر في الإقراء، وهما شرطان لم يتحققا إلا للأئمة القراء السبعة بحسب ابن مجاهد، فنجد مثلا أنه يذكر في مقدمة كتابه السبعة ترجمة الإمام أبي جعفر المدني ويثني عليه، ثم يذكر ترجمة الإمام نافع، ويبرر اختياره للتلميذ على الشيخ بقوله: "و على قراءة نافع اجتمع الناس بالمدينة العامة منهم والخاصة[2] "، والأمر عينه بالنسبة لاختياره قراءة ابن كثير فذكر معه ابن محيصن من قراء مكة وأثنى

---

[1] – النشر: 1/ 192 –193 .

[2] – السبعة: 63 .

عليه، ثم بين أنه اختار ابن كثير لشهرته فقال: "والذي أجمع أهل مكة على قراءته اليوم إلى اليوم ابن كثير[1]".

مما سبق يتبين أن المصنفين اختلفوا في اختيارهم لأئمة القراءة ورواتهم، بسبب اختلافهم في تحقيق الشروط التي وضعوها، فالقراء السبعة مشهورون باتفاق، وممن طال عمرهم في القراءة والإقراء بالإضافة إلى العدالة والضبط، أما القراء الثلاث فمشهورون على الخلاف، مع العدالة والضبط والله أعلم .

هذا حال المصنفين مع الأئمة القراء السبعة أو العشرة، وقد زادت حدة الأمر مع كثرة الروايات والطرق عنهم، مما زاد الأمر تعقيدا، وكثرت معه أوجه الاختلاف بين الطرق، ونتج عنه أن المقبول من هذا الطريق لدى هذا المصنف غير مقبول عند الآخر، وفي ذلك يقول أبو شامة: "فإن القراءات السبع المراد بها ما روي عن الأئمة السبعة القراء المشهورين، وذلك المروي عنهم منقسم إلى ما أجمع عليه عنهم لم يختلف فيه الطرق، وإلى ما اختلفت فيه بمعنى أنه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق، فالمصنفون لكتب القراءات يختلفون في ذلك اختلافا كثيرا، ومن تصفح كتبهم في ذلك ووقف على كلامهم فيه عرف صحة ما ذكرناه[2] ".

هذا الأمر جعل أبا شامة يستبعد تحقق التواتر في كل أحرف الخلاف من القراءات السبعة، فقال: "والكتب في ذلك كما ذكرنا مختلفة، ولاسيما كتب المغاربة والمشارقة، فبين كتب الفريقين تباين في مواضع كثيرة، فكم في كتابه من قراءة قد أنكرت، وكم فات كتابه من قراءة صحيحة فيه ما سطرت، على أنه لو عرف شروط التواتر لم يجسر على إطلاق هذه العبارة في كل حرف من حروف القراءة[3].

المطلب الثالث: السبب الثالث: اختلاف مناهجهم في التأليف: ويقصد به اختلاف المنهج الذي سلكه المصنف في مؤلفه، فمنهم من ألف كتابا جمع فيه كل مروياته

---

[1] – المصدر السابق: 66.

[2] – المرشد الوجيز: 136.

[3] – المصدر نفسه: 136.

عن شيوخه من القراءات دون التقيد بشرط، أو قيد، ومنهم من قيد تأليفه فاختار أن يذكر الأصح والأثبت عنده، فانتقى واختار من بين من قرأ لهم ما توفرت فيه هذه الشروط.

وعلى هذا الأساس فقد قسمت المصنفات إلى قسمين:

مصنفات مرسلة: وهو التدوين الذي يعتمد في منهجه ومادته على جمع القراءات من الطرق والروايات المقروء بها دون التقيد بقيد أو شرط، وقد اكتفى أصحابها بمجرد النقل لما وصل إليهم وسلكوا في ذلك سبيل الرواية المجردة، حيث يكتفي المصنف بإيراد ما وقع في روايته من القراءات دون اشتراط الصحة والشهرة أو أي قيد آخر مخالف أو مشابه، ومما تجدر ملاحظته أن هذه الكتب اشتملت على جملة من القراءات الصحيحة أيضا مع اشتمالها على جملة من القراءات الشاذة والباطلة أحيانا[1] .

مصنفات محررة: وهي الكتب التي يعتمد أصحابها على الأشهر المتلقى بالقبول عند الناس، وأول كتاب في هذا الصدد هو كتاب السبعة لابن مجاهد[2].

الخاتمة:

إن من أهم النتائج التي خلصت لها في ختام بحثي هذا:

1. أن التدوين في علم القراءات لعب دورا كبيرا وهاما في الحفاظ على القراءات القرءانية، وفي عملية ضبط الاختلاف، من خلال الانتقال بالقراءات من مجرد الاعتماد على السماع والمشافهة إلى الاعتماد على المظان والكتب، مما زاد في وثاقة النقل والتثبت في الرواية .

2. تعددت جهود المصنفين في جمع وتحديد القراءات، وتنوعت مؤلفاتهم واختلفت عن بعضها البعض في مادتها ومنهجها، فتباينت مراحل التدوين في نتاجها العلمي وخصائصها ومميزاتها .

3. لعب التسبيع دورا هاما وبارزا في الدفع بحركة التأليف في علم القراءات، ويعد السبب الرئيسي في انتعاش التأليف لدى العلماء وبروز ظاهرة اختيار المصنفين للأئمة

[1] – ينظر: القراءات وأثرها في التفسير: 1/ 215 –221 – بتصرف.

[2]– ينظر: القراءات وأثرها في التفسير: 1/ 231 – 233 .

القراء، مما أفرز بدوره اختلافا في عدد القراءات ما بين السبعة والثمانية والعشرة ، وأحدث انتقالا لحركة التدوين من التصنيف المرسل للقراءات، إلى التصنيف المحرر .

4. اختلفت مرويات المصنفين للقراءات عن شيوخهم ما بين المكثر للرواية والمقل، وكان لعامل الرحلة في طلب القراءات السبب الرئيسي في هذا الاختلاف والذي أثر بدوره على اختيارات المصنفين في مؤلفاتهم .

5. يعد ضابط الشهرة السبب الرئيسي في اختلاف المصنفين في اختيارهم للقراءات الصحيحة، حيث تتفق شروط المصنفين في اختيار القراءات الصحيحة من حيث اعتمادها على أركان القراءة الصحيحة والعدالة والضبط للرواة لكنها تختلف في تحقق شرط الشهرة في القارئ مما نتج عنه تقديم التلميذ على الشيخ واختيار قارئ وإسقاط آخر .

قائمة المصادر والمراجع:

1. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري: ت: محمد بن زهير ناصر: ط1، دار طوق النجاة، 1422 هـ.

2. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج: ت: محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء التراث، بيروت.

3. الإبانة عن معاني القراءات: مكي بن أبي طالب القيسي: ت: عبد الفتاح إسماعيل شلبي: دط، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، مصر.

4. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية: ت: ناصر عبد الكريم العقل: ج 1، دط، مكتبة الرشد، الرياض.

5. إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر محمد بن الأنباري: ت: محي الدين محمد رمضان: ج 1، د ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق، 1391 هـ/ 1971م .

6. تاج العروس من جوهر القاموس: محمد مرتضى الحسني الزبيدي: ج 11، ط 2، مطبعة الكويت .

7. تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين: ج 1، ط1، دار الثقافة والنشر، السعودية، 1411 هـ/ 1991 م .

8. تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى: ط1، مطبوعات وزارة الإعلام، السعودية، 1413 هـ.

9. التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرءان على طريق الاتقان: طاهر الجزائري: ت: عبد الفتاح غدة: 121–122، ط3، مطبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1412 هـ.

10.التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني: ت: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ/ 1984 م.

11.جزء فيه قراءة النبين: أبو حفص عمرو الدوري: ت: حكمت بشير ياسين: ط1، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، 1408هـ/ 1988م .

12.خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاثة: أبو إسحاق إبراهيم الجعبري: ت: أبو عاصم المراغي إبراهيم بن نجم الدين: 44 –45 ، ط 1، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 1427 هـ / 2006 م .

13.السبعة في القراءات: ابن مجاهد: ت: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر .

14.علم القراءات: نشأته، أطواره: نبيل بن محمد إبراهيم: ط 1، مكتبة التوبة، الرياض، السعودية، 1421هـ/ 2000م .

15.غاية النهاية في طبقات القراء: محمد ابن الجزري: ج 2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1427هـ/ 2006 م . الفهرست: ابن النديم: مطبعة الاستقامة، القاهرة.

16.في علوم القراءات: سيد رزق الطويل: ط 1، مكتبة الفيصلية، مكة، 1405هـ/ 1985 م.

17. القراءات وأثرها في التفسير والأحكام: محمد بن عمر بازمول: ج 1، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة، 1412 /1413هـ.

18. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين الذهبي: ت: شعيب الأرناؤوط، بشار عواد معروف، صالح مهدي: ج 2، ط2، مؤسسة الرسالة، 1408هـ/1988م.

19. منجد المقرئين ومرشد الطالبين: محمد بن الجزري: ط 1، دار الكتب العلمية، 1420هـ/ 1999م.

20. المنهاج في الحكم على القراءات: إبراهيم بن سعيد الدوسري: كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. السعودية.

21. كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون: حاجي خليفة: ج 2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

22. لسان العرب: جمال الدين ابن منظور: ج 6، دار صادر، بيروت.

23. النشر في القراءات العشر: محمد ابن الجزري: ت: علي الضباع: دار الكتب العلمية، بيروت.

بحوث ومقالات:

24. بحث: جهود الأمة في قراءات القرءان الكريم: أحمد خالد شكري: ص: 136، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرءان الكريم وعلومه، أيام 10-11-12- جمادى الأول 1432هـ الموافق لـ: 14-15-16 أفريل 2011م، فاس، المغرب